معاهدة الرق

جنيفا في ٢٥ ايلول سنة ١٩٢٦



معاهدة الرق

جنيفا في ٢٥ ايلول سنة ١٩٢٦

عنيت بترجمتها الى العربية ونشرها سكرتيرية مجلس الوزراء

بغداد
طبعت في مطبعة الحكومة
١٩٢٧

معاهــدة الرق

جنيفا في ٢٥ ايلول ١٩٢٦

بما ان الموقعين في القرار العام لموءتمر بروكسل لسنة١٨٨٩ـ٩٠ قد صرحوا بانهم متشبعون على السواء بنية ثابتة لالغاء الاتجار بالرقيق الافريقي

وبما ان الموقعين في معاهدة سن جرمن انلهي سنة ١٩١٩ لتعديل القرار العام المتخذ في برلين سنة ١٨٨٥ والقرار العام والتصريح المتخذين في بروكسل سنة ١٨٩٠ قد اكدوا عزمهم على تأمين منع الرق بجميع اشكاله وتجارة الرقيق في البر والبحر منعا تاما .

وبما انهم قد انعموا النظر في تقرير لجنة الرق الموقتة التي عينها مجلس عصبة الامم في ١٢ حزيران ١٩٢٤

وبما انهم راغبون في اتمام وتوسيع نطاق العمل الذي انجز بقرار بروكسل وفي ايجاد واسطة لتنفيذ هذه النيات تنفيذا عمليا في جميع انحاء العالم حسبما اعرب عنها بشأن الرق وتجارة الرقيق الموقعون في معاهدة سن جرمن آنلهي وعالمون انه من الضروري ان توضع لتلك الغاية خطط مفصلة اكثر مما جاء في تلك المعاهدة

وبما انهم قد ارتأوا علاوة على ذلك انه من الضروري منع العمل الاجباري لئلا يتطور الى شكل يشبه الرق

فقد قرروا عقد معاهدة وانتدبوا عنهم من اجل ذلك المفوضين الاتية اسمائهم

. . . .

الذين بعد ان بلغوا سلطاتهم التامة قد اتفقوا على ما يأتي :ـــ

المادة الاولى

لقد اتفق على التعاريف الاتية لبيان مرامي هذه الاتفاقية :ـــ

١ ـ الرق هو وضع او حالة شخص تجري عليه احدي او جميع السلطات المرتبطة بحق الملكية .

٢ ـ تجارة الرقيق تشمل جميع الافعال الداخلة في القبض على شخص او امتلاكه او التصرف به بقصد اتخاذه رقيقا وجميع الافعال الداخلة في امتلاك شخص بغية بيعه او مبادلته وجميع افعال التصرف بالبيع او بالمبادلة برقيق امتلك بغية بيعه او مبادلته وبوجه عام كل فعل يتعلق بتجارة الأرقاء او نقلهم .

المادة الثانيــة

يتعهد الفرقاء المتعاقدون السامون كل فيما يخص الاراضي الموضوعة تحت سيادته او حكمه القضائي او حمايته او سيطريته او وصايته ـ هذا اذا لم يتخذوا التدابير اللازمة لذلك قبلا ـ بان ـ

(آ) يمنعوا ويوقفوا تجارة الرقيق .

(ب) يسعوا تدريجيا وباسرع مايمكن لالغاء الرق بجميع اشكاله الغــاء تامــا .

المادة الثالثــة

يتعهد الفرقاء المتعاقدون السامون بان يتخذوا جميع التدابير المناسبة لمنع وتوقيف ركــوب الارقاء السفن ونزولهم منها ونقلهم فــي مياههم وبجميع السفن التي ترفع اعــلام كل منهم .

يتعهد الفرقاء المتعاقدون السامون بان يتفاوضوا باسرع مايمكن لوضع معاهدة عامــة بشأن تجارة الرقيق تمنحهم حقوقا وتفرض عليهم واجبات كالحقوق والواجبات المنصوص عليها في معاهدة ١٧ حزيران ١٩٢٥ المتعلقة بالتجارة الدولية في الاسلحة (المواد ١٢ و٢٠ و٢١ و٢٢ و٢٣ و٢٤ والفقرات ٣ و٤ و٥ من القسم ٢ من الملحق الثاني) مـع التبديلات اللازمة لمطابقتها للمقصد على انه من المفهوم ان هذه المعاهدة العامة لن تضع سفن (ولو كانت صغيرة الحجم) اى من الفرقاء المتعاقدين السامين في موقف يختلف عن موقف سفن الفرقاء المتعاقدين السامين الاخرين .

ومن المفهوم ايضا ان الفرقاء المتعاقدين السامين هم ـ قبل او بعد وضع هذه المعاهدة موضع العمل ـ احرار على الاطلاق في ان يعقدوا فيما بينهم من دون مساس بالمبادئ الموضوعة في الفقرة السابقة اتفاقات خاصة

بسبب مواقعهم الخاصة مما قد تظهر انها كافلة لاستئصال شأفة تجارة الرقيق باسرع مايمكن ٠

المادة الرابعة

على الفرقاء المتعاقدين السامين ان يساعدوا بعضهم بعضا على تأمين الغاء الرق وتجارة الرقيق ٠

المادة الخامسة

يعترف الفرقاء المتعاقدون السامون بان الرجوع الى طريقة استخدام عمال بصورة اجبارية او بالقوة قد تكون له نتائج خطيرة ويتعهدون كل فيما يخص الاراضي الموضوعة تحت سيادته وحكمه القضائي وحمايته وسيطرته ووصايته بان يتخذوا التدابير اللازمة لمنع تطور استخدام العمال بصورة اجبارية او بالقوة الى شكل يشبه الاستعباد ٠

لقد اتفق على مايأتي :ـــ

(١) مع مراعاة احكام التحول المنصوص عليها في الفقرة (٢) ادناه لايجوز فرض العمل بالجبر او بالقوة الا لمقاصد عامة فقط ٠

(٢) في الاراضي التي لايزال استخدام العمال بالجبر او بالقوة جاريا فيها لغير المقاصد العامة يجب على الفرقاء المتعاقدين السامين ان يسعوا تدريجيا وباسرع مايمكن لالغاء هذه الطريقة ٠ وطالما ان العمل بالجبر او بالقوة موجود فيجب ان يكون هذا العمل دائما ذا صبغة استثنائية ويجب ان تعطي عنه اجرة مناسبة ويجب ان لايتضمن نقل العمال من محل اقامتهم المعتاد ٠

(٣) ان تبعة الرجوع الى استخدام العمال بالجبر او بالقوة تقع في كل الحالات على عاتق السلطة المركزية ذات الصلاحية للاراضي المختصة ٠

المادة السادسة

ان الفرقاء المتعاقدين السامين الذين لاتتضمن قوانينهم احكاما مناسبة للمعاقبة على مخالفة القوانين والانظمة المسنونة ابتغاء

تنفيذ مقاصد هذه المعاهدة يتعهدون بان يتخذوا التدابير اللازمة لامكان وضع عقوبات صارمة على امثال هذه المخالفات ·

المادة السابعـة

يتعهد الفرقاء المتعاقدون السامون بان يرسل كل منهم الى الآخر والى السكرتير العام لعصبة الامم القوانين والانظمة التي قد يسنونها ابتغاء تطبيق احكام هـذه المعاهدة ·

المادة الثامنـة

يوافق الفرقاء المتعاقدون السامون على ان تحال الخلافات التي تنشأ فيما بينهم عن تفسير او تطبيق هذه المعاهدة على محكمة العـدل الدولية الدائمة لاصدار قرار فيها هذا اذا لايمكن حسم تلك الخلافات بالمفاوضة رأسا · وفي الحالة التي تكون فيها احدى الدولتين المختلفتين او كلاهما غير داخلتين في بروتوكول ١٦ كانون الاول ١٩٢٠ المتعلق بمحكمة العدل الدولية الدائمة فيحال الخلاف بناء على اختيار الطرفين ووفقا للاصول الدستورية العائدة لكل دولة اما على محكمة العدل الدولية الدائمة او على محكمة تحكيم مؤلفة وفقا لمعاهدة ١٨ تشرين الاول ١٩١٧ المتعلقة بحسم الخلافات الدولية صلحا او على محكمة تحكيم اخرى ·

المادة التاسعـة

عند التوقيع او الابرام او الانضمام يجوز لكل فريق متعاقد سـام ان يصرح بان قبوله لهذه المعاهـدة لايقيد احـدى او جميع الاراضي الموضوعة تحت سيادته او حكمه القضائي او حمايته او سيطرته او وصايته ببعض او بكل احكام المعاهدة · ويجوز له فيما بعد ان ينضم على حدة نيابة عن اية كانت منها الى اى كان من الاحكام الذي لم تكن قد اشتركت فيه ·

المادة العاشـرة

اذا رغب احد الفرقاء المتعاقدين السامين في الانسحاب من هـذه

المعاهدة فيجب ان يبلغ الانسحاب كتابة الى السكرتير العام لعصبة الامم وهذا يرسل نسخة مصدقة من البلاغ الى جميع الفرقاء المتعاقدين السامين الاخرين مخبرا اياهم بتاريخ تسلمه البلاغ ٠

لايعتبر الانسحاب نافذا الا فيما يخص الدولة التي بلغته وبعد مرور سنة على وصول البلاغ الى السكرتير العام لعصبة الامم ٠

ويجوز ايضا لكل فريق متعاقد سام ان يقدم الانسحاب بصورة منفردة نيابة عن اية من الاراضي الموضوعة تحت سيادته او حكمه القضائي او حمايته او سيطرته او وصايته ٠

المادة الحادية عشرة

ان هذه المعاهدة التي تؤرخ بتاريخ اليوم والتي يعتبر نصاها الافرنسي والانكليزي النصين الاصليين تبقى معروضة للتوقيع من قبل الدول اعضاء عصبة الامم الى ١ نيسان سنة ١٩٢٧ ٠

وبعد ذلك يعرض السكرتير العام لعصبة الامم هذه المعاهدة على انظار الدول التي لم توقع فيها بما في ذلك الدول التي ليست عضوا في عصبة الامم ويدعوهم الى الانضمام اليها ٠

كل دولة ترغب في الانضمام الى المعاهدة عليها ان تبلغ السكرتير العام لعصبة الامم رغبتها في ذلك كتابة وان ترسل اليه وثيقة الانضمام التي يجب ان تودع صندوق سجلات العصبة ٠

وعلى اثر ذلك يجب في الحال على السكرتير العام ان يرسل الى جميع الفرقاء المتعاقدين السامين الاخرين نسخة مصدقة من البلاغ ومن وثيقة الانضمام مخبرا اياهم بالتاريخ الذي تسلمهما فيه ٠

المادة الثانية عشرة

تبرم هذه المعاهدة وتودع وثائق الابرام دائرة السكرتير العام لعصبة الامم ٠ يخبر السكرتير العام جميع الفرقاء المتعاقدين السامين عن كل ايداع من هذا القبيل ٠

تصبح المعاهدة نافذة بحق كل دولة منذ تاريخ ايداع ابرامها او انضمامها ٠

وتصديقا لما تقدم وقع المندوبون في هذه المعاهدة ٠

كتب بجنيفا في اليوم الخامس والعشرين من شهر ايلول سنة الف وتسعمائة وست وعشرين عن نسخة واحدة تحفظ في صندوق سجلات عصبة الامم ٠ يجب ارسال نسخة مصدقة الى كل من الدول الموقعة ٠

البانيا

د ٠ دينو

المانيا

الدكتور كارل فون شوبەرت

جمهورية ارجنتينا

النمسا

امەريخ بفلوغل

بلجيكا

ل ٠ دەبروكەر

بوليفيا

البرازيل

الامبراطورية البريطانية

اصرح بان توقيعي لايقيد الهند او اية من الممتلكات البريطانية التي هي عضو منفرد في عصبة الامم والتي لاتوقع في هذه المعاهدة او تنضم اليها بصورة منفردة ٠

سسيل

قنادا

جورج اولاس فوستر

اوستراليا

جه ٠ جي ٠ لاثام

اتحاد جنوب افريقيا

نيوزيلانده

دولة ايرلانده الحرة

الهنـــد

وفقا للمادة التاسعة من هذه المعاهدة اصرح بان توقيعي غير ملزم فيما يخص تنفيذ احكام الفقرة (ب) من المادة ٢ والمواد ٥و٦ و٧ من هذه المعاهدة على الاراضي الآتية :ـــ
اعني في بورما اصقاع ناغا الواقعة الى غرب وجنوب وادي هوكونغ المحدودة شمالاوغربا بحدوداسام وشرقا بنهرنانبهوك وجنوبا بسينكالينغ هكامتي واصقاع سومرا . في اسام اصقاع ساديا وباليبارا المجاورة للحدود ومنطقة العشائر الواقعة في شرق ناحية ناغا هيلز الى حدود بورما وصقع صغير في جنوب ناحية لوشاي هيلز . ولا على اراضي اى امير او رئيس تحت سيطرة جلالته في الهند .

واصرح كذلك بان توقيعي في المعاهدة غير مقيد فيما يخص المادة ٣ اذا اريد بالمادة المذكورة ان تدخل الهند اية معاهدة قد تصنف بمقتضاها السفن العائدة ملكيتها الى الهنود او التي ملاحوها منهم او قيادتها بايديهم او ان نصف ملاحيها منهم في صنف « السفن الاهلية » او ينكر على السفن المذكورة اي امتياز او حق او حصانة تتمتع بها سفن مثلها عائدة الى دول اخرى موقعة في الميثاق او انها تعطى اياها على شرط دفع شيء او تقييد حقوق مما لايسري الى السفن المماثلة العائدة الى تلك الدول .

و . هـ . فنسنت

بلغاريا

د . ميكوف

شيلي

الصين

تشاوهسين تشو

كولومبيا

كوستاريكا

كوبا

ارستيدده آغوه رو به ثنكورت

دانيماركه

هرلوف زهلي

جمهورية دومينكة

اسبانيا

استونيـــــا
ج · ليدونر
الحبشـــــــة
غوه تاشــو
مـاكــوئن
كنتيبا جبرو
اتو تاسفـا
فنلنــــــده
رفائيل اريخ
فرنســـا
اليونــــــان
د · كاكلامانوس
ف · دندراميس
غواتمـالــه
هـايـــتي
هـونـدوراس
المجـــر
ايطـاليـا
اليابــــان
لاتفيــــا
ليبريـــا
ليتوانيــــا
فنسزلاس سيدزيكاوسكاس
لوكسمبـورع
نيغـارغــوا
نــــروج
فريدجوف نانسن

بانامـــــا

اوسه بيو ٠ ا ٠ مورالس

بارغـــواي

هـولانـــده

بـــــهرو

ايـــــران

على ان ينظر فيها مرة اخرى وعلى ان تفسر المادة ٣ بانها لاتحتم على ايران تقييد نفسها باية ترتيبات او معاهدة مما قد تضع سفنها مهما كان حجمها في صنف (السفن الاهلية) المنصوص عليه في معاهـدة تجارة الاسلحة ٠

البرنس ارفـع

بولنـــده

البورتغـــال

اوغستوده فاسكو٠نسهلوس

رومـانيـــا

ن ٠ تيتولسكـو

سـالفــادور

مملكة السرب والكروات والسلوفهن

م ٠ جوفانوفيتش

سيـــــام

السويـــد

سويســـرة

تشكوسلوفاكيـا

فرديناند فهفركا

وراغـــواي

ب ٠ فرناندزيمدينا

ونهزوئـــلا

Salvador :

Kingdom of the Serbs, Croats and Slovenes :

M. JOVANOVITCH.

Siam :

Sweden :

Switzerland :

Czechoslovakia :

FERDINAND VEVERKA.

Uruguay :

B. FERNANDEZ y MEDINA.

Venezuela :

SGPS...346..708...300...20 9 27.

Haiti:

Honduras:

Hungary:

Italy:

Japan:

Latvia:

Liberia:

Lithuania:

VENCESLAS SIDZIKAUSAS.

Luxemburg:

Nicaragua:

Norway:

FRIDTJOF NANSEN.

Panama:

EUSEBIO A. MORALES.

Paraguay:

Netherlands:

Peru:

Persia:

Ad referendum and interpreting Article 3 as without power to compel Persia to bind herself by any arrangement or convention which would place her ships of whatever tonnage in the category of native vessels provided for by the Convention on the Trade in Arms.

PRINCE ARFA.

Poland:

Portugal:

AUGUSTO DE VASCONCELLOS.

Roumania:

N. TITULESCO.

Covenant or are made subject to any liability or disability to which similar ships of such other States are not subject.

W. H. VINCENT.

Bulgaria:

D. MIKOFF.

Chile:

China:

CHAO-HSIN CHU.

Colombia:

Costa Rica:

Cuba:

ARISTIDES DE AGÜERO BETHENCOURT.

Denmark:

HERLUF ZAHLE.

Dominican Republic:

Spain:

Esthonia:

J. LAIDONER.

Abyssinia:

GUÉTATCHOU.

MAKONNEN.

KENTIBA GEBROU.

ATO TASFAE.

Finland:

RAFAEL ERICH.

France:

Greece:

D. CACLAMANOS

V. DENDRAMIS.

Guatemala:

Bolivia:

Brazil:

British Empire:

I declare that my signature does not bind India or any British Dominion which is a separate member of the League of Nations and does not separately sign or accede to the Convention.

CECIL.

Canada:

GEORGE EULAS FOSTER.

Australia:

J. G. LATHAM.

Union of South Africa:

New Zealand:

Irish Free State:

India:

Under the terms of Article 9 of this Convention, I declare that my signature is not binding as regards the enforcement of the provisions of Article 2, sub-section (*b*), Articles 5, 6 and 7 of this Convention upon the following territories; namely in Burma: the Naga tracts lying West and South of the Hukawng Valley, bounded on the North and West by the Assam boundary, on the East by the Nanphuk River and on the South by the Singaling Hkamti and the Somra Tracts; in Assam, the Sadiya and Balipara Frontier Tracts, the tribal area to the East of the Naga Hills District, up to the Burma boundary, and a small tract in the South of the Lushai Hills District; nor on the territories in India of any Prince or Chief under the *suzerainty* of His Majesty.

I also declare that my signature to the Convention is not binding in respect of Article 3 in so far as that Article may require India to enter into any Convention whereby vessels, by reason of the fact that they are owned, fitted out or commanded by Indians, or of the fact that one-half of the crew is Indian, are classified as native vessels, or are denied any privilege, right or immunity enjoyed by similar vessels of other States, Signatories of the

Denunciation may also be made separately in respect of any territory placed under its sovereignty, jurisdiction, protection, suzerainty or tutelage.

Article 11.

The present Convention, which will bear this day's date and of which the French and English texts are both authentic, will remain open for signature by the States Members of the League of Nations until April 1st, 1927.

The Secretary-General of the League of Nations will subsequently bring the present Convention to the notice of States which have not signed it, including States which are not Members of the League of Nations, and invite them to accede thereto.

A State desiring to accede to the Convention shall notify its intention in writing to the Secretary-General of the League of Nations and transmit to him the instrument of accession, which shall be deposited in the archives of the League.

The Secretary-General shall immediately transmit to all the other High Contracting Parties a certified true copy of the notification and of the instrument of accession, informing them of the date on which he received them.

Article 12.

The present Convention will be ratified and the instruments of ratification shall be deposited in the office of the Secretary-General of the League of Nations. The Secretary-General will inform all the High Contracting Parties of such deposit.

The Convention will come into operation for each State on the date of the deposit of its ratification or of its accession.

In faith whereof the Plenipotentiaries have signed the present Convention.

Done at Geneva the twenty-fifth day of September, one thousand nine hundred and twenty-six, in one copy, which will be deposited in the archives of the League of Nations. A certified copy shall be forwarded to each signatory State.

Albania:

D. DINO.

Germany:

Dr. CARL VON SCHUBERT.

Argentine Republic:

Austria:

EMERICH PFLÜGL.

Belgium:

L. De BROUCKÈRE.

Article 6.

Those of the High Contracting Parties whose laws do not at present make adequate provision for the punishment of infractions of laws and regulations enacted with a view to giving effect to the purposes of the present Convention undertake to adopt the necessary measures in order that severe penalties may be imposed in respect of such infractions.

Article 7.

The High Contracting Parties undertake to communicate to each other and to the Secretary-General of the League of Nations any laws and regulations which they may enact with a view to the application of the provisions of the present Convention.

Article 8.

The High Contracting Parties agree that disputes arising between them relating to the interpretation or application of this Convention shall, if they cannot be settled by direct negotiation, be referred for decision to the Permanent Court of International Justice. In case either or both of the States Parties to such a dispute should not be parties to the Protocol of December 16th, 1920, relating to the Permanent Court of International Justice, the dispute shall be referred, at the choice of the Parties and in accordance with the constitutional procedure of each State, either to the Permanent Court of International Justice or to a court of arbitration constituted in accordance with the Convention of October 18th, 1907, for the Pacfiic Settlement of International Disputes, or to some other court of arbitration.

Article 9.

At the time of signature or of ratification or of accession, any High Contractng Party may declare that its acceptance of the present Convention does not bind some or all of the territories placed under its sovereignty, jurisdiction, protection, suzerainty or tutelage in respect of all or any provisions of the Convention; it may subsequently accede separately on behalf of any one of them or in respect of any provision to which any one of them is not a party.

Article 10.

In the event of a High Contracting Party wishing to denounce the present Convention, the denunciation shall be notified in writing to the Secretary-General of the League of Nations, who will at once communicate a certified true copy of the notification to all the other High Contracting Parties informing them of the date on which it was received.

The denunciation shall only have effect in regard to the notifying State, and one year after the notification has reached the Secretary-General of the League of Nations.

ARTICLE 3.

The High Contracting Parties undertake to adopt all appropriate measures with a view to preventing and suppressing the embarkation, disembarkation and transport of slaves in their territorial waters and upon all vessels flying their respective flags.

The High Contracting Parties undertake to negotiate as soon as possible a general Convention with regard to the slave trade which will give them rights and impose upon them duties of the same nature as those provided for in the Convention of June 17th, 1925, relative to the International Trade in Arms (Articles 12, 20. 21, 22, 23, 24, and paragraphs 3, 4 and 5 of Section II of Annex II) with the necessary adaptations, it being understood that this general Convention will not place the ships (even of small tonnage) of any High Contracting Parties in a position different from that of the other High Contracting Parties.

It is also understood that, before or after the coming into force of this general Convention, the High Contracting Parties are entirely free to conclude between themselves, without, however, derogating from the principles laid down in the preceding paragraph, such special agreements as, by reason of their peculiar situation, might appear to be suitable in order to bring about as soon as possible the complete disappearance of the slave trade.

ARTICLE 4.

The High Contracting Parties shall give to one another every assistance with the object of securing the abolition of slavery and the slave trade.

ARTICLE 5.

The High Contracting Parties recognise that recourse to compulsory or forced labour may have grave consequences and undertake, each in respect of the territories placed under its sovereignty, jurisdiction, protection, suzerainty or tutelage, to take all necessary measures to prevent compulsory or forced labour from developing into conditions analogous to slavery.

It is agreed that:

(1) Subject to the transitional provisions laid down in paragraph (2) below, compulsory or forced labour may only be exacted for public purposes.

(2) In territories in which compulsory or forced labour for other than public purposes still survives, the High Contracting Parties shall endeavour progressively and as soon as possible to put an end to the practice. So long as such forced or compulsory labour exists, this labour shall invariably be of an exceptional character, shall always receive adequate remuneration, and shall not involve the removal of the labourers from their usual place of residence.

(3) In all cases, the responsibility for any recourse to compulsory or forced labour shall rest with the competent central authorities of the territory concerned.

SLAVERY CONVENTION.

Whereas the signatories of the General Act of the Brussels Conference of 1889-90 declared that they were equally animated by the firm intention of putting an end to the traffic in African slaves;

Whereas the signatories of the Convention of Saint Germain-en-Laye of 1919 to revise the General Act of Berlin of 1885 and the General Act and Declaration of Brussels of 1890 affirmed their intention of securing the complete suppression of slavery in all its forms and of the slave trade by land and sea;

Taking into consideration the report of the Temporary Slavery Commission appointed by the Council of the League of Nations on June 12th, 1924;

Desiring to complete and extend the work accomplished under the Brussels Act and to find a means of giving practical effect throughout the world to such intentions as were expressed in regard to slave trade and slavery by the signatories of the Convention of Saint Germain-en-Laye, and recognising that it is necessary to conclude to that end more detailed arrangements than are contained in that Convention;

Considering, moreover, that it is necessary to prevent forced labour from developing into conditions analogous to slavery;

Have decided to conclude a Convention and have accordingly appointed as their Plenipotentiaries;

. . . .

Who, having communicated their full powers, have agreed as follows:

Article 1.

For the purpose of the present Convention, the following definitions are agreed upon:

1. Slavery is the status or condition of a person over whom any or all of the powers attaching to the right of ownership are exercised.

2. The slave trade includes all acts involved in the capture, acquisition or disposal of a person with intent to reduce him to slavery; all acts involved in the acquisition of a slave with a view to selling or exchanging him; all acts of disposal by sale or exchange of a slave acquired with a view to being sold or exchnged, and, in general, every act of trade or transport in slaves.

Article 2.

The High Contracting Parties undertake, each in respect of the territories placed under its sovereignty, jurisdiction, protection, suzerainty or tutelage, so far as they have not already taken the necessary steps:

(*a*) To prevent and suppress the slave trade;

(*b*) To bring about, progressively and as soon as possible, the complete abolition of slavery in all is forms.

SLAVERY CONVENTION

Geneva, September 25, 1926

Translated into Arabic and published by the Secretariat of the Council of Ministers.

BAGHDAD :
PRINTED AT THE GOVERNMENT PRESS
1927.